

الواقع الراهن لنظام التعليم في قطر

"قراءة لمسيرة التعليم وتوجهاته ومشكلاته الراهنة"

تمثل هذه الورقة قراءة عامة لواقع التعليم الحديث في قطر في ضوء مسيرته منذ بداية تصدير النفط في عام ١٩٤٩ . وهى محاولة تبحث عن مدى العلاقة بين توجهات التعليم ومضمونه ومتطلبات التنمية الدائمة بشكل عام ، ومدى ملاءمة مخرجاته لاحتياجات العمل الذهني واليدوي المنتج بشكل خاص . وبالتالي فإنها ورقة لا تتناول الجوانب الفنية والمشكلات الداخلية لنظام التعليم ومعوقاته ، بقدر ما تتلمس توجهات نظام التربية والتعليم منذ نشأته الحديثة وعبر مسيرته حتى وقتنا الحاضر . وكذلك تحري محصلته والتعرف على نتائجه من خلال الدور الذي تؤديه مخرجات التعليم في الحياة العامة بشكل عام ، والسلوكيات التي يتشربها المعلم ، والطموحات التي يكتسبها من خلال عملية التربية والتعليم .

وغني عن القول أن الطبيعة النوعية لمساهمة المتعلم لا تتيح وجود مؤشرات كمية قاطعة الدلالة . ولذلك لابد من الوقوف عند حدود إبداء الملاحظات حول مدى الترابط من عدمه بين كل من نظام التعليم ومقتضيات التنمية الدائمة التي تتطلب بالضرورة إعداد المتعلم لعصر غير عصرنا ومهن غير مهنتنا ولظروف اقتصادية واجتماعية تقتضي العودة الى توثيق الأرتباط بين المكافأة والجهد . وذلك عندما يتآكل ريع النفط إن عاجلاً أو آجلاً لأسباب تقنية أو نتيجة نضوب الثروة النفطية في يوم من الأيام .

وفيما يلي نتناول موضوع الورقة في نقطتين رئيسيتين **أولاهما** : مسار التعليم ومراحلها . **وثانيتهما** : الواقع الراهن للتعليم الحكومي . وسوف يكون تركيزنا بالدرجة الأولى على التعليم العام ، والتطرق أحياناً الى جامعة قطر ، وكذلك التدريب المهني ، لعلاقته في الوقت الحاضر بمؤسسات التعليم ، أكثر من علاقته بمواقع العمل واحتياجاتها الدائمة للتدريب .

مسار التعليم ومراحة

في العام الدراسي ١٩٩٢/١٩٩٣م بلغ عدد الطلاب النظاميين ، من المرحلة الابتدائية حتى مستوى الدراسات العليا (٩٢) ألف طالب متفرغ . منهم (٤٧) ألفاً من المواطنين و (٤٥) ألفاً من أبناء المقيمين . يضم التعليم الحكومي حوالي (٧٠) ألفاً ، من بينهم حوالي (٤٤) ألف من القطريين وحوالي (٢٨) ألف من أبناء المقيمين العرب . كما يضم التعليم الأهلي (٢٢) ألفاً منهم حوالي (٣) آلاف من القطريين و (١٩) ألفاً من أبناء المقيمين العرب والأجانب . ويلاحظ أن عدد الذكور والإناث يتقارب في المراحل الابتدائية ثم يبدأ تفوق عدد الإناث على عدد الذكور في المراحل اللاحقة ، خاصة المرحلة الجامعية وذلك بسبب فرص العمل المتاحة للمتسربين من الذكور ، مقارنة بالإناث اللاتي لا تتاح لهن فرص عمل مناسبة اجتماعياً ، إلا إذا كنَّ من الخريجات الجامعيات (الملحق الإحصائي) . وفي العام الدراسي ١٩٩٣/١٩٩٤ تشير إحصاءات التعليم الى ارتفاع عدد الطلاب المتفرغين للدراسة في جميع المراحل الى حوالي (١٠٣) ألف طالب وطالبة ، منهم حوالي (٥٣) ألف من المواطنين . (وزارة التربية ١٩٩٤ : ٥٧) .

وقد بدأ التعليم الحديث في قطر مسيرته منذ عام ١٩٥٠ عندما تم تشييد أول مبنى حكومي خاص لمدرسة نظامية . وتلا ذلك اهتمام بالتعليم وصل الى مستوى إنشاء وزارة للمعارف واتخاذ قرار بتعميم التعليم ابتداءً من العام الدراسي ١٣٧٦/٧٥هـ (١٩٥٥/٥٦) ، حيث تم افتتاح أول مدرسة للبنات ضمت ٥٠ طالبة ، إضافة الى الف طالب كانوا يدرسون في المدارس الحكومية . ومنذ عام ١٩٥٦ شهد التعليم تطوراً ملحوظاً واهتماماً من قبل الحكومة . وإقبالاً شديداً من جانب الأهالي مشجعين في ذلك بالحوافز التي وفرتها الحكومة للطلاب ، إضافة الى إنشاء المدارس في القرى (وزارة التربية ١٩٩٣ : ٢١ و ٤٠٣) . ويمكننا تمييز ثلاث مراحل وحقب مر بها التعليم في قطر أولها : مرحلة تأسيس التعليم وثانيها : حقبة اليسر . وثالثها : مرحلة تخفيض الانفاق .

١ - ١ مرحلة تأسيس التعليم :

تمتد هذه المرحلة من عام ١٩٥٦ الى بداية عهد الاستقلال في عام ١٩٧١ . وقد شهدت هذه المرحلة تفتح أهل قطر على العلم الحديث وسعيهم الدؤوب لتحصيله بشغف

وجهد ذاتي من قبل المتعلمين ، الذين كان بعضهم يحاول اللحاق بمسيرة التعليم بالرغم من كبر سنه وانشغاله بكسب رزقه ، في الظروف المعيشية التي كانت سائدة في ذلك الوقت . لذلك كان التعليم الليلي لا يقل أهمية عن التعليم النهاري ، وكان القسم الداخلي يضم أبناء القرى من طلاب المرحلتين الأعدادية والثانوية . وكان الطالب - في الغالب - مصدر الأصرار على تحصيل العلم وليس الولدان ، وكان الدافع هو التعلم الى جانب تحسين مستوى المعيشة . ولذلك كان مستوى المتعلم بالرغم من قلة الامكانيات يتسم بالتحصيل المعرفي كما يتسم بنضج شخصية المتعلم ومساهمته في الحياة الثقافية والاجتماعية بشكل نفتقده اليوم .

كما شهدت هذه المرحلة التأسيسية تطوراً كمياً في مؤشرات التعليم . فارتفع عدد طلاب المدارس من ٥٠ طالبة و ١٠٠٠ طالب في العام الدراسي ١٣٧٥/١٣٧٦هـ (١٩٥٥/١٩٥٦) الى ٧٨٢٧ طالبة و ١٠٧٠٤ طالب عام ١٣٩٠/١٣٩١هـ (١٩٧٠/٧١) . وفي نفس الفترة ارتفع عدد أفراد الهيئة التدريسية من ٤٥ مدرساً ومدرسة واحدة هي المربية الفاضلة آمنة محمود ، الى ٦٢٦ مدرساً و ٤٤٧ مدرسة . وزاد عدد المدارس من ١٦ مدرسة الى ٨٥ مدرسة . وكذلك شهدت ميزانية التعليم تصاعداً ملحوظاً من ٦,٤ مليون ريال في السنة المالية ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧ م) الى ٥١ مليون ريال في عام ١٣٩١ هـ (١٩٧١ م) (وزارة التربية ١٩٩٣ : ٤٠٣ - ٤٢٨) .

ويلاحظ أن هذه المرحلة التأسيسية عبرت عن طموح ، وشهدت عملاً جاداً ينظر الى التعليم باعتباره قيمة وهدفاً وطنياً لا بد من تحقيقه من خلال نظام للتعليم العام متاح للجميع ، دون تمييز أو ثنائية تعليم الخاصة والعامة . ولذلك حقق التعليم العام خلال تلك المرحلة التأسيسية ، وعبر فترة قصيرة إنجازات وضعت نظام التعليم في قطر في مصاف نظم التعليم في البلاد العربية التي سبقت قطر في الأخذ بنظم التعليم الحديثة . بل ان قطر - بمساعدة عائدات النفط ، وبفضل النظرة الى التعليم باعتباره قيمة واتخاذها هدفاً وطنياً لدى من تولوا قيادة التعليم - قد استفادت من الأنجازات التي حققها نظام التعليم الحديث في البلاد العربية ، وأخذت بمنهج الوحدة الثقافية واستقدمت مربين عرب وإداريين متميزين ، عملوا بجد على

تحقيق نقلات كمية وتحولات نوعية في مدخلات نظام التعليم في قطر ، وضعته في مصاف نظم التعليم في البلاد العربية خلال فترة قصيرة .

ويذكر لهذه المرحلة إنجازات هامة ، منها على وجه الخصوص ، تنفيذ سياسة تعميم التعليم والاستفادة من نظام حوافز جذب الطلاب من أجل تحقيق ذلك . وكذلك فتح المدارس في جميع أنحاء قطر وتوفير مواصلات حكومية لنقل الطلاب من القرى الصغيرة ومنازل البدو الى أقرب مدرسة . وقد بلغ إقبال الأهالي على التعليم درجة فتح صفوف في بعض مدارس القرى ، مختلطة من طلاب وطالبات المرحلة الابتدائية ، إذ كان عدد الطلاب أو الطالبات لا يبرر فتح صف خاص غير مختلط . وقد شهدت هذه المرحلة أيضاً تنوع التعليم ، وإرسال البعثات الى الجامعات العربية والأجنبية في الخارج . وينسب الى هذه المرحلة التأسيسية فضل التوسع في التعليم الليلي وتشجيع منتسبيه ، وقد كان من نتائج ذلك ان كان منتسبو التعليم الليلي من بين أوائل الخريجين القطريين .

١-٢ حقبة اليسر . وتمتد هذه الحقبة من العام الدراسي ١٩٧١/٧٢ الى عام ١٩٨٠ . وهي حقبة شهدت مستجدات ، من أهمها تدفق الثروة النفطية بشكل لم يسبق له مثيل ولم يكن في الحسبان . ولذلك فإنها حقبة يسر لم يكن المال عائقاً ، وانما كانت كثرة المال معوقاً للتفكير البعيد ومعطلاً للتصرف الاقتصادي الرشيد . ومن هنا انطبعت هذه المرحلة بالكم على حساب النوع ، ولم تساهم في تطوير التعليم من الناحية النوعية . وانما عاشت على تنظيم وانجازات المرحلة السابقة لها . وقد يكون في بعض قرارات هذه المرحلة ، ومنها التراجع عن تنوع التعليم واطلاق العنان للتعليم الجامعي بصرف النظر عن التخصص تراجعاً عن المسار السليم . وكذلك ادت حركة تأليف الكتب محلياً ، بعد أن تخلت الوزارة عن تطبيق منهج الوحدة الثقافية ، الى ثغرات في المنهج الدراسي اضعف مضمونه . وتصف وزارة التربية والتعليم نفسها ، هذه المرحلة بمرحلة " تعزيز الكفاية الكمية بشكل أساسي مع مراعاة الكفاية النوعية " (وزارة التربية ١٩٩٣ : ٢٤) .

ومن هنا فإن المؤشرات الكمية التي سمحت بها ظروف تدفق الثروة النفطية هي أهم ما يذكر لهذه الحقبة التي أمتدت عقداً من الزمان . فارتفع إجمالي عدد الطلاب من (٢١) ألفاً في العام الدراسي ١٩٧١/٧٢ الى (٤٠) الف عام ١٩٨٠/٨١ . وكذلك ارتفع عدد

أعضاء الهيئة التدريسية الى ثلاثة أمثال ماكان عليه في بداية الفترة وتضاعف عدد المدارس . أما ميزانية وزارة التربية والتعليم فقد تضخمت مثل سائر أوجه الانفاق العام خلال حقبة اليسر ، فارتفعت ميزانية وزارة التربية والتعليم واحداً وعشرين ضعفاً من ٥١ مليون ريال عام ١٣٩١ (١٩٧١) الى ١٠٤٩ مليون ريال عام ١٤٠١ (١٩٨١). وبذلك ارتفعت تكلفة تدريس الطالب الى أكثر من عشرة اضعاف من ٢٤٣٤ ريال عام ١٩٧١ الى ٢٦٢٥١ ريال عام ١٩٨١ (وزارة التربية ١٩٩٣ : ٤٠٠-٤٢٨) .

ولعل التضخم الكمي الذي شهدته مؤشرات التعليم ، خلال حقبة اليسر تلك ، يمثل اليوم عقبة أمام إصلاح التعليم ، أو حتى المحافظة على المستوى الكمي الذي وصل اليه ، دع عنك التفكير العملي في التحول النوعي . ولذلك برز التعليم الخاص باعتباره حلاً لتخفيف الضغط عن التعليم الحكومي من ناحية . ومن ناحية أخرى أصبح التعليم الخاص الأجنبي ينظر اليه من قبل المقتدرين مالياً على انه الحل لتعليم أبنائهم وبذلك فقد التعليم العام الأهتمام والضغط اللازم لأصلاحه بعد أن تهيأ لمن في مقدورهم الضغط من أجل إصلاح التعليم العام ، أن الحل هو التعليم الخاص ، أما التعليم العام فليس هناك امل لدى البعض في رفع مستواه المستمر في الانحدار .

وجدير بالملاحظة أن فترة اليسر لم تجذب المواطنين الذكور الى العمل في قطاع التعليم بل أدت الى تسرب بعضهم ، ولذلك ارتفع عدد المواطنين العاملين في المدارس والادارات والأقسام من ٢٠٥ الاف في بداية المرحلة الى ٢٩٤ فقط في نهايتها . هذا مقارنة بارتفاع عدد الاناث من المواطنات من ٨٩ الى ٩٢٥ بسبب عدم وجود وظائف للمواطنات خارج الوزارة . هذا بينما جذبت بقية القطاعات الحكومية بامتيازاتها الكوادر القطرية من الذكور بعيداً عن قطاع التعليم . كما يلاحظ أيضاً خلال هذه الحقبة التراجع عن تنوع التعليم حيث أغلقت دار المعلمين وانخفض عدد خريجي مدرستي التجارة والصناعة بينما استقطب القسم الأدبي ٧٣% من إجمالي خريجي الشهادة الثانوية مقارنة بنسبة ٥٣% في بداية هذه الحقبة (وزارة التربية ١٩٩٣ : ٤٠٠-٤٢٠) .

ولعل أهم إضافات هذه المرحلة تتمثل في تأسيس التعليم العالي بإنشاء كلية التربية عام ١٩٧٤/٧٣ ثم تحويلها في عام ١٩٧٧ الى جامعة قطر ، وكذلك كان التوسع في

البعثات الخارجية بالرغم من إنشاء الجامعة سمة من سمات هذه المرحلة حيث ارتفع عدد خريجي البعثات من ٢١ عام ١٩٧١ الى ١٨٩ عام ١٩٨١ . وكذلك ارتفع عدد طلاب الدراسات الجامعية والعليا داخل قطر أو خارجها من ٢٩٠ طالب وطالبة عام ١٣٩٠/٩١هـ (٧١/١٩٧١) الى ٢٩٥٣ في عام ١٤٠٠/١٤٠١هـ (١٩٨٠/١٩٨١م) (وزارة التربية ١٩٩٣ : ٤١١ و ٤١٦) .

١ - ٣ مرحلة تخفيض الانفاق

تمتد هذه المرحلة منذ مطلع الثمانينيات حتى وقتنا الحاضر ، ولعل أهم سماتها يتمثل في ، انعكاس الضغوط التي واجهها الانفاق العام على التعليم بشكل سلبي ، منذ ان تراجعت عائدات النفط في مطلع الثمانينيات . فقد انشغلت ادارة التعليم باعادة النظر في المسار الذي سلكته منذ مطلع السبعينيات ، وأخذت تبحث عن السبل المتاحة لتخفيض الانفاق ، في ضوء المحددات السياسية والاجتماعية ، التي لم يكن من صلاحيات ادارة التعليم النظر فيها . ومن ذلك سياسة التوظيف الاجتماعي للخريجات القطريات بصرف النظر عن الحاجة لعمالهن أو لنوعية تخصصهن وكذلك التعليم الخاص وتأجير المباني . ولذلك وقفت إدارة التعليم مكتوفة الأيدي أمام الضغط على ميزانيات التعليم من ناحية ، ومن ناحية أخرى استمرار تحميل ميزانيات التعليم بأعباء مالية وبشرية ليست لها علاقة باحتياجاته . لذلك تضاعفت الضغوط على مشروعات التطوير النوعي ، وتعاضم العبئ على المستوى الكمي ، فتراجع الأثنان عما كانا عليه منذ عقد مضي .

وتبين إحصاءات التعليم حجم تخفيض الانفاق على التعليم بالرغم من تزايد مسؤولياته . كما تشير الى انعكاس ذلك التخفيض على مؤشرات التعليم . فقد تراجعت ميزانية وزارة التربية والتعليم من ١٠٨٥ مليون ريال في العام الدراسي ١٤٠٣/١٤٠٤هـ (١٩٨٣/١٩٨٤) الى ٩٥٧ مليون ريال عام ١٩٩٢/١٩٩٣ . هذا بالرغم من ارتفاع عدد طلاب المدارس الحكومية ، من ٤٧ ألف في العام الدراسي ١٤٠٣/١٤٠٤هـ (١٩٨٣/١٩٨٤) ، الى ٦٢ ألف في عام ١٩٩٢/١٩٩٣ (وزارة التربية ١٩٩٣ : ٤٠٣ و ٤٢٨) . وكذلك انخفضت ميزانية جامعة قطر من ٢٤٩ مليون ريال عام ١٩٨٢/١٩٨٣ ، الى ٢٠٧ مليون ريال عام ١٩٩٢/١٩٩٣ . هذا أيضاً بالرغم من ارتفاع عدد طلاب الجامعة من ٤٠٦٥ عام

١٩٨٣/١٩٨٤ الى ٦٤٦٩ عام ١٩٩٠/١٩٩١ (جامعة قطر ١٩٩٠ : ٢٠) . وجدير بالذكر ان تخفيض الإنفاق على التعليم ، انصب في معظمة على باب الإنشاءات الرئيسية ، وباب الصيانة والانشاءات الثانوية ، وباب الخدمات والتجهيزات المدرسية . وبذلك انخفض المخصص لهذه الأبواب الثلاثة من ٤٦% من ميزانية وزارة التربية والتعليم في العام الدراسي ١٤٠٣/١٤٠٤ هـ (١٩٨٣/١٩٨٤) الى ٢٥% فقط عام ١٩٩٢/١٩٩٣ . هذا بينما ارتفع المخصص لباب الرواتب والأجور من ٥٤% الى ٧٥% في نفس الفترة . ويشير هذا التوزيع لميزانية الوزارة ، الى أي مدى كم هي مقيدة أيادي ادارة التعليم وكم تبدو حركتها محدودة ، من حيث معالجة انعكاسات تخفيض الانفاق على المستوى الكمي والنوعي للتعليم .

وقد انعكست الأزمة المالية على التعليم في أكثر من اتجاه : **أولهما** : تحديد قبول غير القطريين واقتصاره على أبناء موظفي الحكومة والمتفوقين من أبناء المقيمين . ولذلك انتشرت المدارس الخاصة واصبح التعليم الخاص يستوعب اكثر من ربع الطلاب في الوقت الحاضر . ونلاحظ هذه السياسة أيضاً في جامعة قطر والكلية التكنولوجية التي يقتصر القبول فيها على القطريين . **وثانيها** : الأستغناء بشكل غير منظم عن عدد كبير من المدرسين ذوي الخبرات الطويلة والفنيين المؤهلين واستبدالهم بوافدين جدد يقبلون برواتب منخفضة أو احلال الخريجين والخريجات من القطريين محلهم . وقد كان لهذه السياسة تأثير سلبي على مخرجات التعليم . الأمر الذي ادى الى انخفاض مستوى الطلاب وتبادل اللوم بين وزارة التربية والتعليم وبين جامعة قطر . كل منهم يلقي مسؤولية تردي مستوى الطلاب على الآخر . فالوزارة ترجعه الى انخفاض كفاءة خريجي جامعة قطر التي يفرض عليها توظيفهم في مهنة التدريس ، والجامعة بدورها تعزو انخفاض مستوى خريجها الى ضعف تأهيلهم أصلاً في التعليم العام ، وبالتالي فإن الجامعة غير مسئولة عن مستوى خريجها لأن مخرجاتها تعتمد على نوعية المدخلات . وقد كان هذا الجدل الذي يسلم بتريدي نوعية خريج الجامعة وكذلك خريج التعليم العام ، محل اتفاق بين الجامعة ووزارة التربية ، ولكن الخلاف كان يتركز فقط فيمن هو المسئول عن ذلك . وهذا ما تم الجدل العنيف حوله في ندوة عقدتها كلية التربية في الجامعة وتحدث فيها رئيس التوجيه التربوي ونائبة رئيس التوجيه

التربوي ممثلين لوزارة التربية . (ندوه : علي المناعي وشيخه المحمود في سمنار كلية التربية ربيع ١٩٩٤) . **ثالثها** : التفكير في إعادة النظر في أهداف التعليم ومعالجة الانخفاض الملحوظ في نوعيته والتصدي للضغوط التي تؤدي الى تراجع الجوانب الكمية فيه . ويلاحظ ان وزارة التربية والتعليم وجامعة قطر قد بدأتا تدركان المشكلات المستقبلية التي سوف يؤدي اليها تخفيض الإنفاق ، دون إعطائهما حرية النظر ، وتمكينهما من مقومات التفكير والتدبير ، من أجل المحافظة على المستوى الكمي والبدء بمعالجة قضية النوعية . وقد بذلت وزارة التربية محاولات جزئية لرفع الكفاية النوعية للمدرسة القطرية وادارة التعليم العام ، فقامت الوزارة بعدد من الاجراءات من أهمها : وضع أسس ومعايير ومقننات لاختيار القيادات التربوية والفنية . واتجهت الوزارة الى الاهتمام بتطوير المناهج والكتب المدرسية ، والى توثيق الروابط بين التعليم العام والتعليم الجامعي ، وساهمت في الجهود الإقليمية لتطوير المناهج . وكذلك عملت الوزارة على ادخال التلفزيون التربوي والحاسب الآلي ، اضافة الى تطوير استخدامات المبنى المدرسي الذي تعرض الى ضغط كبير بسبب التوقف عن بناء المدارس بالقدر الذي يواكب تزايد اعداد الطلاب . وقد اصدرت الوزارة خلال هذه الفترة وثيقة السياسات التربوية للمراحل الثلاث ، كما بدأت محاولات التخطيط لتطوير المكتبات المدرسية . وقامت الجامعة كذلك بجهود مماثلة منها محاولة تطوير الأقسام وتأكيد مسؤولياتها الأكاديمية . واعادة تنظيم الأرشاد وتسجيل الطلاب . كما أهتمت الجامعة بطرق اختيار هيئة التدريس ، ورفع معدلات قبول الطلاب من اجل المحافظة على طاقة استيعاب المباني الجامعية .

ومما يؤسف له حقاً أن هذه الاصلاحات الجزئية في الوزارة والجامعة كانت تعبيراً عن حسن النية والطموح في اصلاح التعليم ، اكثر من كونها اجراءات جذرية يمكنها أن تحافظ على المستوى الذي وصل اليه التعليم في حقبة اليسر ، عندما كانت المشكلات يحلها المال الوفير . أما القول بأن تلك الاجراءات قادرة على مواجهة متطلبات المحافظة على المستوى الكمي للتعليم والارتقاء بنوعية التعليم فإنه قول لا يشير اليه الواقع ولا تسمح به حدود الصلاحيات الممنوحة للقيادات التربوية . وقد عبرت الجامعة عن بعض تلك القيود متخذة منها عذراً ترد به على النقد الموجه لمؤسسات التعليم . ومما ذكرته الجامعة : عدم

توفر قدر كاف من الاستقلالية المالية والإدارية . وخلال سوق العمل اذ لا يفتح فرص عمل كافية لخريجات الجامعة . وكذلك خصائص مخرجات التعليم الثانوي الذي يزيد فيه عدد الخريجات على عدد الخريجين ويفوق فيه عدد خريجي القسم الأدبي ، عدد خريجي القسم العلمي . وأشارت الجامعة ايضا الى الارتفاع المستمر والهائل في تكاليف التعليم العالي في ضوء جمود الميزانية بل تراجعها . وأخيراً انحت الجامعة باللائمة على عدم وجود سياسة واضحة للتوظيف ، وتدني رواتب العمالة الفنية . كما عتبت الجامعة على مواقع الإنتاج ومؤسسات التعليم ، لعدم قيامها بتقويم اداء العاملين فيها من خريجي الجامعة . (جامعة قطر ١٩٩٤ : ٢٤ - ٢٥) .

- ٢ -

التعليم العام في الوقت الحاضر

يمكننا ان نتعرف على الواقع الراهن للتعليم الحكومي من استعراض بعض إحصاءاته ذات العلاقة من ناحية . ومن ناحية اخرى من خلال النظر الى نتائج التقييم التي اجريت له مؤخراً بهدف التعرف على أوجه الإصلاح التي يتطلبها .

٢-١ إحصاءات التعليم

تفيد إحصاءات التعليم بأن عدد القطريين المتفرغين للدراسة من المرحلة الابتدائية ، حتى مستوى الدراسات العليا في البعثات الخارجية ، بلغ ٤٦٦٣٥ في العام الدراسي ١٩٩٢/١٩٩٣ ، يستقطب التعليم الحكومي ٩٤,٢% منهم . ولذلك فإن التعليم الحكومي مازال هو المصدر الرئيسي لتعليم القطريين وفيما عدا مرحلة الحضانة ، التي لا يتكفل التعليم الحكومي بها ، فإن التعليم الأهلي لا يستقطب القطريين بشكل عام . وفي العام الدراسي ١٩٩٢/١٩٩٣ كان عدد الطلاب القطريين المسجلين في التعليم الأهلي من بداية المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الثانوية ٢٧٤١ ، منهم ١٥٢٤ طالباً و ١٢١٧ طالبة يدرس منهم ٢٧٠ في المدارس الأجنبية (١٦١ طالب و ١٠٩ طالبة) والباقون في المدارس العربية (وزارة التربية ١٩٩٣ : ٢٥٤) . ويحسن بنا قبل أن نستعرض في عرض احصاءات التعليم أن نشير بايجاز الى الدور الذي تقوم به مؤسسات التعليم في التدريب والتأهيل المهني .

فمؤسسات التعليم تقوم أيضاً بأغلب نشاطات التأهيل المهني والتدريب أثناء الخدمة . وجديرُ بالملاحظة أن التدريب أثناء الخدمة محدود جداً في قطر وكذلك التدريب والتأهيل المهني . ومعظم المتاح منه تقوم به مؤسسات التعليم باعتباره تدريباً تحويلياً لإعادة تأهيل مخرجات التعليم الجامعي أو إعداد المتسربين من المدارس لسوق العمل . وتقوم إدارة التدريب والتطوير المهني في وزارة التربية والتعليم ومركز التدريب المهني التابع لها بمعظم جهود التدريب (ادارة التدريب والتطوير المهني ١٩٩٣ : الملحق) . فقد تدرب في المركز ٦٤٤٠ طالب منذ انشاءه في مطلع السبعينيات حتى عام ١٩٩٣ منهم ٤٢,٤% تدربوا على الأعمال الكتابية من أجل توظيفهم في الادارات الحكومية ، و ١٤,٥% دورات خاصة في الغالب للجيش والشرطة ، والمتبقون حوالي ٤٣% تم تدريبهم في مجال الكهرباء والميكانيك واللحام والراديو والتلفزيون والمساحة والبناء وما يماثلها من الحرف التي تمكن المتدرب من الحصول على وظيفة في الإدارات الحكومية . والى جانب هذا المركز هناك أيضاً مركز التدريب الصحي الذي بلغ عدد خريجيه ٢١ في عام ١٩٩٢/١٩٩١ . وكذلك مدرسة التمريض التي بلغ عدد خريجها ٢٣ عام ١٩٩٢/١٩٩١ (الجهاز المركزي للإحصاء ١٩٩٤ : ١٧٨) . ويضاف الى هذه المراكز مركز التدريب في المؤسسة العامة القطرية للبتروال الذي اشتهر بكثرة عدد الطلاب الداخليين في دوراته وندرة عدد من يكملون تدريبهم ، وذلك لصعوبة برامج التدريب ، وتدريسها باللغة الانجليزية ، الأمر الذي أدى دائماً الى تسرب أغلب المتدربين قبل اتمام التدريب .

ومن ناحية أخرى فإن التدريب المستمر أثناء الخدمة لا يلقى اهتماماً كافياً في قطر . وفيما عدا العمليات البرية والبحرية في المؤسسة العامة القطرية للبتروال والجيش والشرطة فإن التدريب اثناء الخدمة يكاد أن يكون مفقوداً . والنزر اليسير المتاح منه تقوم به مؤسسات التعليم ايضاً . وجدير بالملاحظة ان التقارير السنوية ذات العلاقة ، مثل تقرير ديوان الخدمة المدنية ووزارة العمل والمجموعة الاحصائية السنوية لا تجد ما تذكره حول التدريب أثناء الخدمة . وتبقى مؤسسات التعليم وحدها التي لديها شئ يستحق الذكر عن محاولات التدريب اثناء الخدمة . فيذكر التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم لعام ١٩٩٣/١٩٩٢ ، ان عدد منتسبي الدورات التدريبية في الخارج من موظفي جهاز الخدمة

المدنية بلغ ١٥٣ من الذكور و ٣ من الاناث . كما يشير التقرير الى عدد الدورات التدريبية التي عقدتها الوزارة لموظفيها في مجال تطبيق الحاسب الآلي والتأهيل التربوي . وإضافة الى ذلك قام معهد اللغات التابع لوزارة التربية والتعليم منذ انشائه بتدريب عدد من موظفي الحكومة ، بلغ عدد الخريجين القطريين منهم ٥٢٢ خلال الفترة من ١٩٧٢/١٩٧٣ - ١٩٩١/١٩٩٢ . ويشير التقرير المقدم من جامعة قطر للمجلس الأعلى للتخطيط الى جهود الجامعة في خدمة المجتمع ، ويذكر قيام كلية الهندسة بتقديم (٣٦) دورة في الفترة من ١٩٨٣-١٩٩٣ وقيام كلية العلوم بتقديم (١١) دورة في الفترة نفسها . (جامعة قطر ٧٨:١٩٩٤-٨٠) .

وإذا عُذنا الى احصاءات التعليم نفسه فإننا نجد على مقاعد الدراسة في العام الدراسي ١٩٩٢/١٩٩٣ حوالي ٤٧ الف طالب وطالبة من المواطنين - كما سبقت الإشارة - منهم حوالي ٤٠ ألفاً في التعليم العام يتساوي عدد الذكور منهم مع عدد الاناث . وفي التعليم العالي يقدر عدد المواطنين بحوالي ٧ آلاف ، ثلثاهم من الأناث والثلث فقط من الذكور .

وإذا علمنا أن هؤلاء الدارسين سوف يتدفقون الى سوق العمل بمعدلات متزايدة خلال السنوات القادمة ، فإن مشكلة تهيئتهم لفرص العمل المتاحة خارج القطاعات الحكومية هي من المهام الرئيسية لنظام التعليم . وتهيئة الدارسين لأعمال خارج القطاع الحكومي ، ووفق معايير العمل المنتج ، هي اليوم ضرورة بعد أن ضاقت القطاعات الحكومية بالمواطنين ، الذين تكدسوا في القطاعات الحكومية بصرف النظر عن الحاجة الى عملهم وأدى تراكمهم الى تفاقم ظاهرة التضخم الوظيفي ونقشي البطالة المقنعة ، نتيجة سياسات التوظيف الأجنبي التي انتهجتها الحكومة منذ مطلع السبعينيات (ديوان الخدمة المدنية ٢٣:١٩٤٤-٣٧) . واليوم نجد بؤار بطالة سافرة ونجد أن الدولة سوف تتخلى عاجلاً أو آجلاً عن سياسة التوظيف الحكومي ، حيث بلغ مخصص الأجور في ميزانية الدولة ما يقارب عائدات الحكومة من النفط ، ولن تستطيع ميزانية الدولة خلال العامين القادمين ، ان توفر وظائف سهلة لقوة عمل تفوق قوة العمل المواطنة الحالية بضعفين ، إذا أخذنا في

الاعتبار الأطفال الذين لم يدخلوا المدارس حتى الآن . فالميزانية العامة الآن تتوء بثلاثين ألف وظيفة يشغلها المواطنون فما بالك بتسعين الف وظيفة في حوالي عام ٢٠١٠ .

ولعل نظرة على تخصصات خريجي التعليم العام والتعليم الجامعي ومواقع العمل التي انتهى اليها خريجو جامعة قطر ، تشير الى اتجاهات الطلاب ، نتيجة لسياسة التوظيف الحكومي فضلاً عن سياسات القبول في مختلف تفرعات التعليم ومستوياته ، كما تنذر باحتمالات البطالة السافرة ، عند ما يتعذر على الحكومة الأستمرار في سياسة التوظيف الاجتماعي للمواطنين بصرف النظر عن حاجة العمل اليهم أو أنواع تخصصاتهم . ويمكننا في هذا الصدد أن نشير الى الاحصاءات التالية على وجه الخصوص .

أولاً: تركيب خريجي الثانوية العامة .

الجدول (١)

تركيب طلاب الصف الثالث الثانوي

قطريين فقط - ١٩٩٣/١٩٩٤م

المجموع العام	التعليم التخصصي				التعليم العام			
	المجموع	المعهد الديني	الصناعة	التجارة	المجموع	علمي	ادبي	
٩٩١	١٨٦	١١	١٢٨	٤٧	٨٠٥	٣٤٠	٤٦٥	بنين
١١٣١	-	-	-	-	١١٣٩	٣٧١	٧٦٨	بنات
٢١٣٠	١٨٦	١١	١٢٨	٤٧	١٩٤٤	٧١١	١٢٣٣	المجموع

المصدر : (وزارة التربية والتعليم ١٩٤٤ : ١٧٤ - ١٨١) .

ثانياً: تركيب خريجي جامعة قطر .

ويبين الجدول التالي تركيب خريجي جامعة قطر من الطلاب القطريين .

جدول رقم (٢)

**تركيب خريجي جامعة قطر من الطلاب القطريين
الفترة من ١٩٨٤/١٩٨٥ - ١٩٩١/١٩٩٢**

الكلية	بنين	بنات	المجموع	النسبة
كلية التربية	٣٩٩	٢٣٦٢	٢٧٦١	%٤٨,٥
كلية الانسانيات	٥٣٨	٨٤٩	١٣٨٧	%٢٤,٣
كلية الشريعة	١٥٠	٦٠٥	٧٥٥	%١٣,٣
كلية العلوم	١١٩	٣٢٨	٥٠١	%٨,٨
كلية الهندسة	--	١١٠	١١٠	%١,٩
كلية الادارة والاقتصاد	٥٦	١٢٥	١٨١	%٣,٢
المجموع	١٣٧٢	٤٣٢٣	٥٦٩٥	%١٠٠

المصدر : جامعة قطر ١٩٩٤ : ٩٩) .

ثالثاً : نمط توزيع خريجي جامعة قطر على قطاعات العمل الرئيسية .

كما تبين احصاءات ديوان الخدمة المدنية نمط توزيع المواطنين المتخرجين من جامعة قطر على جهات العمل الرئيسية في القطاع العام والخاص .

الجدول (٣)

نمط توزيع العاملين القطريين من خريجي جامعة قطر في ١٩٩٣/٣/٣١

النسبة	المجموع العام			تخصصات ادبية			تخصصات علمية			جهة العمل
	المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	المجموع	اناث	ذكور	
%٨٠	٣٦٩٥	٣٣٣٦	٣٣٩	٣١٧٩	٢٨٧٣	٣٠٦	٤٩٦	٤٦٣	٣٣	وزارة التربية
%٦,٢	٢٨٩	٢٣٤	٥٥	٢٣٦	١٩٥	٤١	٥٣	٣٩	١٤	جامعة قطر
%٩,٧	٤٤٨	٣٩	٤٠٩	٣٥٥	٢٩	٣٢٦	٩٣	١٠	٨٣	بقية الأجهزة الحكومية
%٣,٨	١٧٥	٧٠	١٠٥	٥٨	٢٣	٣٥	١١٧	٤٧	٧٠	المؤسسات العامة
%٠,٤	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٥	٥	-	-	-	الشركات المساهمة
%١٠٠	٤٦٢٧	٣٦٩٩	٩٢٨	٣٨٤٨	٣١٣٥	٣١٧	٧٥٩	٥٥٩	٢٠٠	المجموع

المصدر : (ديوان الخدمة المدنية ١٩٩٣ : ١٧٥ - ١٧٨) .

ويتضح من الجدول رقم (١) بأن التعليم العام بفرعية الأدبي والعلمي التقليديين يستقطبان ٩١% من طلاب الصف الثالث الثانوي في جميع المدارس الحكومية ، بينما يستوعب التعليم التخصصي ٩% فقط . كما يلاحظ ان الأناث محرومات من وجود أي تعليم تخصصي على مستوى المرحلة الثانوية ، ولذلك فإن التعليم المتاح لهن يقود بالضرورة الى الجامعة . وأصبحت اللواتي لا تحصلن على مكان في الجامعة او في الكلية التكنولوجية ، بحكم انخفاض معدلاتهم الدراسية ، متعذراً عليهن الحصول على وظيفة مناسبة . لذلك أصبح طابور انتظار العمل بالنسبة لغير الجامعيات بالألاف وفرص العمل الحكومي تكاد أن تكون معدومة . . كما يتضح من الجدول رقم (١) بأن منتسبي القسم العلمي حوالي ثلث مجموع الطلاب والطالبات المسجلين في الصف الثالث ثانوي من التعليم العام ، بينما يبلغ المسجلين في القسم الأدبي حوالي الثلثين . ويقدر فريق خبراء اليونسكو اعداد الخريجين من الثانوية العامة حسب نسب النجاح الحالي في الفترة من ١٩٩٠/٨٩ الى ٢٠٠٠/٩٩ بحوالي ١٥ ألف منهم ٨ آلاف من البنات و٧ آلاف من البنين ، ٧٤% منهم سوف يكونون من خريجي القسم الأدبي بينما يكون خريجو القسم العلمي ٢٦% فقط . (اليونسكو ١٩٩٠ : ١٣٦) .

ويتضح من الجدول (٢) أن أكثر من ٨٦% من خريجي الجامعة هم من خريجي كليات التربية والانسانيات والشريعة ، وأن نسبة خريجي كلية الهندسة ١,٩% من اجمالي خريجي الجامعة ، وخريجي كلية الادارة ٣,٢% ، ولا تتعدى نسبة جميع خريجي أقسام كلية العلوم ٨,٨% من اجمالي خريجي جامعة قطر . كما يتضح ان حوالي ٧٦% من خريجي الجامعة هن من الاناث مقارنة بحوالي ٢٤% من البنين . وهذا يشير الى مدى تأثير انعدام فرص العمل بالنسبة لغيرالحاصلات على الشهادة الجامعية ، كما ينذر بالصعوبات المستقبلية التي سوف تواجه فرص العمل المتاحة للأناث في ضوء تخصصاتهن وفي ظل تشبع وزارة التربية والجامعة بهن . وجدير بالذكر ان تركيب الخريجين الجامعيين من طلاب البعثات الخارجية ليس أفضل كثيراً من تركيب خريجي جامعة قطر من حيث التخصصات . فمن المجموع المتراكم للخريجين القطريين من الجامعات في الخارج في الفترة من ١٩٦٣-١٩٩٣ البالغين ٢١٦٩ خريجاً نجد أن ٧٨٥ (٣٧%) منهم من خريجي

التخصصات العلمية و ١٣٨٣ (٦٣%) من خريجي التخصصات الأدبية . (وزارة التربية ١٩٦٤ : ٤٨٨) .

كما يتضح من الجدول رقم (٣) مؤشر يدل على تركيز العاملين من خريجي جامعة قطر ، في وزارة التربية وجامعة قطر ، حيث يعمل فيها ٨٦% . هذا بينما تستوعب بقية الأجهزة الحكومية المدنية والعسكرية ٩% فقط . أما المؤسسات العامة وهي المؤسسة العامة القطرية للبتروك والمؤسسة العامة للمواصلات (كيوتل) ومؤسسة حمد الطبية ومؤسسة النقد فلم تتعدّ نسبة العاملين فيها من اجمالي خريجي جامعة قطر ٣,٨١% فقط . كما كانت نسبة العاملين من خريجي جامعة قطر في قطاع البنوك والشركات الصناعية المختلفة والمنظمات الاقليمية والجمعيات الاهلية لم تبلغ مع الأسف حتى نصف بالمائة من اجمالي خريجي جامعة قطر . اما بقية القطاع الخاص والتعاوني فلا توجد نسبة تذكر من العاملين القطريين فيه . ويتضح من الجدول رقم (٣) أن اكثر من ٩٢% من الذين استوعبهم قطاع التعليم (الوزارة والجامعة) كان من الاناث وكان استيعاب أغلبهم نتيجة لسياسة التوظيف الاجتماعي بصرف النظر عن حاجة العمل . ولذلك تشير احصاءات التعليم في العام الدراسي ١٩٩٤/٩٣ بأن الاناث يشكلن حوالي ٨٥% من اجمالي الهيئة التدريسية وان نسبة الاداريات الى المدرسات في مدارس البنات بلغت ٢٣,٣% مقارنة بنسبة لا تتجاوز ١٩,٦% في مدارس البنين ، الأمر الذي يشير الى اتجاه خلق وظائف ادارية في مدارس البنات لاستيعاب الأعداد المتزايدة المفروض توظيفها على وزارة التربية . (وزارة التربية ١٩٩٤ : ٧٦ - ٧٧) .

وجدير بالملاحظة بأن الخريجين القطريين بشكل عام - وليس خريجي جامعة قطر فقط - يتركزون في الأجهزة الحكومية . وتشير الى ذلك احصاءات ديوان الخدمة المدنية ولجنة توزيع الخريجين حيث نجد ان اجمالي خريجي البعثات الجامعية الى خارج قطر حتى ١٩٩٣/٣/٣١ والبالغين ١٠٠١ خريجاً وخريجة كانوا موزعين كما يلي : ٦٣٣ (٦٣,٣%) منهم في الوزارات والأجهزة الحكومية المباشرة ، ٣٢٩ (٣٢,٩%) في المؤسسات العامة ، بينما لم يتجاوز عدد العاملين من خريجي البعثات في البنوك والشركات المساهمة والمنظمات الإقليمية والجمعيات الأهلية ١٣٩ او (٣,٩%) . أما بقية وحدات القطاع

الخاص والتعاوني فمساهمتها من حيث استيعاب خريجي البعثات تكاد لا تذكر ، كما هو الحال بالنسبة لخريجي جامعة قطر بل بالنسبة لقوة العمل القطرية بشكل عام .

٢ - ٢ تقييم التعليم

يتعرض التعليم الى نقد من جميع الجهات . وتواجه مؤسساته ضغوطاً من داخلها ومن الخارج نتيجة مسؤولياتها الإجتماعية من ناحية ، ومن ناحية أخرى بسبب صلاحياتها المحدودة وامكانياتها البشرية والتنظيمية المتواضعة . كما يتعرض التعليم الى طلب اجتماعي على التعليم السهل من قبل الطلاب الراغبين في اكتساب الشهادات أو جوازات المرور إلى الوظيفة الحكومية السهلة ، وذلك نتيجة لسياسات التوظيف الحكومي وبسبب عدم وجود وظائف كريمة ومجدية اقتصادياً خارج نطاق القطاعات الحكومية .

وتقف مؤسسات التعليم اليوم عاجزة عن مواجهة أزمة التعليم الراهنة ، غير قادرة على تحديد الخيارات المتاحة لها ، والدفع بالسياسات العامة التي يجب الالتزام بها . ولذلك فإن مؤسسات التعليم غير قادرة على القيام بالتخطيط والتنظيم في ضوء وجود أهداف كمية ونوعية محددة يمكن متابعة تنفيذها وتقييم أدائها وتصحيح مسارها . ومن هنا يمكننا القول إن إصلاح التعليم قضية تتعدى حدودها نطاق قطاعات التعليم ومؤسساته وقياداته . فإصلاح التعليم يمثل جزءاً من الإصلاح الجذري الشامل ، والذي يجب ان يمس بالضرورة جميع جوانب الحياة الاجتماعية بالمعنى الواسع والشامل للحياة الإجتماعية .

ولذلك نلاحظ بأن مؤسسات التعليم تركز اهتمامها اليوم على تسيير التعليم أكثر من توجيهه ، مكتفية بملاحقة الأمنيات التي ينوء التعليم تحت وطأتها ، دون ان تسنده الأمكانيات والصلاحيات ، وتتوفر له الكفاءات القيادية والبشرية . ولذلك أصبح أمر احتفاظ التعليم بالمستوى الكمي الذي وصل اليه هدفاً يستحق العمل من أجله . أما التحول النوعي للتعليم وارتفاع نوعية مدخلاته ومخرجاته وملائمتها لاحتياجات المستقبل وضروراته فتلك مسألة دونها صعوبات جمه ، وتتطلب إرادة سياسية في المقام الأول .

وتشير ندوات التعليم والكتابات حول مشاكله من قبل المعنين والمحتكين به الى قلق على مسيرة التعليم ومصيره . ومن بين تلك الاهتمامات صرخه استاذ جامعي ، عبرت عن بعض ما تحمله الصدور وتتناوله المجالس ويشتكى منه المهتمون بالتعليم في قطر . وتشير

تلك الصرخة الى وجود ظواهر سلبية ، يجب التحرك السريع لمعالجتها ، قبل ان تصبح غير قابلة للعلاج . ومن تلك الظواهر " انخفاض مستوى التعليم في مراحلها المختلفة " ، ويمكن " رصده بين طلاب جيلنا السابق وطلاب الأجيال الحاضرة " (الخيارين ١٩٩٣ : ٣) . ويلاحظ الكاتب ايضاً بأن هناك خلافاً واضحاً من حيث " نوعية مخرجات التعليم والحاجة في سوق العمل " ويشير الى وجود انفصام واضح بين ما ندرسه وبين ما نحتاج اليه . ويلاحظ ايضاً بأن " مخرجات التعليم في هذه الحالة مفروضة على سوق العمل بدلاً من أن تكون حاجات التنمية هي التي تفرض على التعليم ما تريده " (الخيارين ١٩٩٣ : ٣) ويختم الكاتب مقالته مجيباً " عن جدوى نقل مثل هذه القضايا الى خارج أسوار التخصص المهني " بأن الظواهر التي تلاحظ على نظام التعليم " تدخل في نطاق القضايا العامة التي تستدعي مشاركة الجميع " ... " فإصلاح التعليم وربطه بالتنمية مهمة وطنية تتقاسم فيها المسؤولية جميع الأطراف " (الخيارين ١٩٩٣ : ٣) .

وجدير بالذكر ان الشكوى من انفصام التعليم عن حاجة المجتمع ، وتوجهه الى إرضاء الطلب الإجتماعي على التعليم ، من أجل الحصول على الشهادات ، التي هي جواز مرور إلى الوظائف الحكومية السهلة ... ليس جديداً وليس هو خاصاً بقطر فقط . وقد سبق أن أطلق أحد الباحثين الجادين على نظام التعليم في دول مجلس التعاون " تربية اليسر وتخلف التنمية " في إشارة قوية الى انفصام التعليم عن احتياجات المجتمع ، واهتمامه " بتشheid المواطنين " اكثر من تأهيلهم . وذلك من أجل الحصول على الوظيفة بصرف النظر عن حاجة العمل . (الجلال ١٩٨٥ : ١٢٦-١٦٩) . ولعل تلك الدراسة وغيرها من الدراسات والبحوث والتقارير الكثيرة التي تزخر بها أدبيات التربية تقدم تشخيصاً لأزمة التعليم وتقترح سياسات إصلاحه . وتبقى بعد ذلك إرادة التنفيذ هي التي تنقنا لأصلاح التعليم باعتبار ذلك هدفاً من أهداف التنمية البشرية كما هو وسيلة من وسائل إعداد الانسان للمساهمة في عملية التنمية الدائمة عندما تنهياً متطلباتها الأخرى وتتبلور ارادة مجتمعية كافية لبدء عمليتها الشاقة . والى أن يتنهياً ذلك لابس من تكرار الشكوى وتحري الحلول . وهذا ما تشير اليه عمليات التقييم التي خضع لها نظام التعليم في قطر في الفترة الأخيرة بهدف إصلاحه .

ففي مذكراتها المقدمة الى المجلس الأعلى للتخطيط ، أشارت جامعة قطر إلى أوجه النقص التي تعوق حركتها وتمنعها من اداء رسالتها . وركزت الجامعة - من وجهة نظرها - على ثماني توصيات لأصلاح التعليم الجامعي : أولها : حاجة الجامعة الى اقرار الهيكل التنظيمي واللائحة التنظيمية والمالية من قبل مجلس الوزراء . ثانيها : ضرورة استكمال الحرم الجامعي وتجهيزاته . اذ ان المرحلة الثانية من مشروع الحرم الجامعي لم تستكمل بعد . وقد تضاعف عدد الطلاب والطالبات وأصبحت الجامعة تعاني من نقص في قاعات الدراسة ومكاتب هيئة التدريس . بالاضافة الى حاجتها الى المنشآت الخاصة بالبرامج المستقبلية ، مثل كلية الطب وكلية العلوم للبنات ومبنى تكنولوجيا التعليم وبعض المنشآت الرياضية والطلابية . وأكدت الجامعة على الحاجة الى تحديث التجهيزات المعملية والبحثية وضرورة ذلك لمواكبة العلم والتكنولوجيا . ثالثها : مناقشة كل المؤسسات والجهات المسؤولة عن تخطيط القوى العاملة وتوظيفها وتدريبها ، لحوار متواصل من أجل إيجاد صيغ فعالة تحقق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وبين احتياجات التنمية ، ومساعدة الجامعة في التعرف على حجم ونوعية القوى العاملة المطلوبة من أجل إعادة تخطيط مناهجها وتركيز اهتمامها . والتوصية الرابعة : دعوة وزارة التربية والتعليم الى إحداث تطوير جذري للتعليم الثانوي في قطر . يضمن مدخلات افضل للتعليم الجامعي من حيث المستوى العلمي والتركيبية التخصصية . والخامسة : رفع مستوى القبول من أجل الارتفاع بمستوى مدخلات التعليم الجامعي . أما السادسة فتتمثل في : دعوة جهات التوظيف الى فتح مجال لعمل المرأة واحلالها محل الرجل في الأعمال المناسبة لها ، من أجل الاستفادة من المرأة في عملية التنمية وتوفير مجالات عمل لخريجات الجامعة . والسابعة : مساهمة الجامعة في عمليات التدريب التحويلي ودورات التعليم المستمر لمعالجة مشكلات عدم ملائمة تخصصات خريجي وخريجات الجامعة لأحتياجات سوق العمل بسبب اقبال الطلاب على التخصصات الأدبية . أما التوصية الثامنة والأخيرة فهي : ضرورة توجيه الخريجين الذكور للعمل فيما أُعدوا للعمل فيه ، ومثال ذلك خريجو كلية التربية والشريعة للوفاء

باحتياجات هذه القطاعات الحيوية التي مازالت تحتاج الى عمالة قطرية من الذكور (جامعة قطر ١٩٩٤: ١٠٦-١٠٩) .

كذلك يشير التقييم الذي قام به فريق اليونسكو حول جامعة قطر الى أوجه القصور هذه . ويذكر بأن الجامعة عليها ان تقلق حيال الأمور التالية : (١) افتقارها الى الاستقلال المالي اللازم لسرعة الحركة . (٢) اعتمادها على عدد محدود من مجالات العمل لخريجها . (٣) قبولها الطلاب في تخصصات الطلب على خريجها متدني . (٤) المعاناة من بطء بعض اجراءاتها . (٥) حاجتها العاجلة الى مبانٍ إضافية (UNESCO1993:5) . كما يورد التقرير توصيات عامة وتوصيات خاصة بالكليات ومراكز البحوث في ضوء الهدف من التقييم الذي يقوم به فريق اليونسكو ، والمتمثل في مدى تقدم الجامعة حيال تحقيق الأهداف العامة الخمسة عشرة التي تبناها مجلس الجامعة في عام ١٩٩١ (UNESCO 1993:5) . ومن بين التوصيات العامة التي أوردتها التقرير . ضرورة وجود رؤية عامة مستقبلية لدى الجامعة ذات اتصال بخطط التنمية والأوضاع الديموقراطية وسوق العمل والنطاق الأقليمي . كما أوصى التقرير باعطاء الكليات والمراكز صلاحيات أكبر من قبل ادارة الجامعة . وكذلك ايجاد نظام لفحص وتدقيق المناهج ومتابعة تحسينها دورياً بشكل مستمر . وأوصى أيضاً بضرورة ضمان مستوى جذاب في مجال شروط الخدمة والتدرج الوظيفي من أجل جذب هيئة تدريس مؤهلة ومنتمة الى الجامعة . وركز التقرير على أهمية دعم البحوث وتشجيع البحوث المتميزة بشكل خاص . ويعد ان تطرق الى ضرورة اصلاح المكتبة ورفع مستوى الخدمات المساعدة وأهمية مشاركة الطلاب ، توقف الفريق عند افتقار الجامعة لنظام تقييم الأداء ونظم ضبط النوعية واقترح على الجامعة الأخذ بنظام ضبط النوعية المطبق في كثير من الجامعات وأوصى بتطبيقه بعد تكييفه لملاءمة البيئة المحلية . وذلك لإيجاد إدارة علمية لتقييم الأداء وضبط النوعية تساعد على وجود تعليم جامعي أفضل في قطر (UNESCO 1993:17-29) .

ومن جانبها قامت وزارة التربية والتعليم بدعوة فريق من اليونسكو للقيام بتقويم النظام التعليمي في قطر وتطويره . وبعد الدراسة والمناقشة والقيام بالزيارات من قبل فريق خبراء اليونسكو ، الذي شارك فيه خبراء الوزارة وأساتذة من جامعة قطر ، قدم الفريق تقريره الشامل حول تقويم التعليم وتطويره في قطر . وتناول التقرير الجوانب المختلفة للتعليم العام وأوضح تقييمه لما هو قائم كما أورد رأيه بمداخل الإصلاح.

وأولى تلك النقاط وربما أخطرها تتمثل في غياب السياسات والأهداف التربوية والاعتماد على سياسات ضمنية ومفاهيم وتوجهات عامة . وأوصى الفريق بإعادة النظر في السياسة التعليمية والأهداف التربوية وتشكيل فريق عمل لاعادة صياغتها لتحقيق المواءمة بين التعليم وحاجات المجتمع القطري الراهنة والمستقبلية في إطار الاتجاه العام للدولة . كما أكد على ضرورة تحقيق أكبر مشاركة ممكنة في وضع السياسة التربوية وصياغتها وكذلك الأهداف التربوية (اليونسكو ١٩٩٠ : ٤١ - ٤٤) .

والنقطة الثانية : إصلاح إدارة التعليم واعادة تنظيم الوزارة . وقد رأى الفريق أن هناك ضرورة لإعادة " بناء خارطة هيكلية تنظيمية لجهاز الوزارة ، تتوفر لوحدها الكفاية والمرونة والفعالية للأستجابة للمتغيرات التي فرضت نفسها على الساحة التربوية ... " (اليونسكو ١٩٩٠ : ٤٤ - ٤٨) . كما لاحظ الفريق عدداً من المشكلات في الإدارة المدرسية نصح بمعالجتها وتطوير الإدارة المدرسية والتوجيه التربوي ، وأكد على ضرورة العمل المستمر لتطوير الكفاءات التربوية من أجل تمكينها من قيادة التطوير التربوي بنجاح .

ثالثها : بنية التعليم . وقد أبدى الفريق ملاحظات على السلم التعليمي واقترح ادخال رياض الأطفال ضمن السلم التعليمي ، وأوصى بإنشاء رياض اطفال حكومية تتوفر لها الكفاية المطلوبة لهذه المرحلة . كما اقترح اعتماد صيغة التعليم الأساسي ، وحث الوزارة على تكثيف العمل الأقليمي والتعاون مع دول المنطقة لإجراء بحوث جادة تستهدف التوصل الى صيغة للتعليم الأساسي من منظور الواقع العربي الخليجي . وأوصى التقرير بتطوير التعليم لثانوي ، واقترح صيغة لتطوير المدرسة الثانوية ، تقوم على نظام المقررات او الساعات المعتمدة في مدرسة ثانوية شاملة تتصوى تحتها التخصصات المتنوعة بما فيها التعليم العام والصناعي والتجاري . وذلك تحقيقاً لمبدأ تفريع التعليم الثانوي وقيامه باعداد المتفوقين من

جميع التخصصات للتعليم الأكاديمي وتأهيل الراغبين في ترك الدراسة والألتحاق بسوق العمل بمهارات مهنية تتلائم مع متطلبات سوق العمل . واقترح الفريق إصدار تشريع بالزامية التعليم لمدة لا تقل عن تسع سنوات تشمل المرحلة الأبتدائية والأعدادية . وأشار التقرير الى ان ، صدور تشريع بالزامية التعليم حتى نهاية المرحلة الأعدادية ، " يشكل تعزيزاً لمسيرة التعليم واستكمالاً لأدواته التشريعية ، وتوثيقاً لأتجاهاته الأساسية " (اليونسكو ١٩٩١ : ٧٦) . وأشار التقرير أيضاً الى ضرورة وضع ضوابط لنظام قبول الطلاب . وذكر منها امكانية استيعاب المدارس واستيعاب الفصول بحيث لا يتعدى عدد الطلاب ٣٠ طالباً ينخفض تدريجياً الى ٢٥ طالب في المرحلة الأبتدائية بالذات .

والنقطة الرابعة : مناهج التعليم . وقد لاحظ الفريق ان أهداف المناهج قد صيغت " صياغة عامة في معظمها ، كما أن بعض الأهداف صيغت للمرحلة كاملة ، ولم تُتبع صياغة النمو مع كل صف ، وفي بعض المناهج وضع هدف عام ولم توضع أهداف إجرائية ، وفي بعضها الآخر وضعت أهداف للمادة ككل ولم توضع لفروعها " (اليونسكو ١٩٩٣ : ٧٩) . وأوصى الفريق بمراجعة شاملة لأهداف المناهج لمختلف المواد المقررة لتحقيق ترابط فعال بينها وبين الأهداف التعليمية لكل مرحلة . كما اقترح آلية لبناء المناهج وأوصى بتطويرها . وكذلك تطوير الكتب المدرسية والتقنيات التربوية وتزويد المدارس بالأجهزة والمختبرات والتلفزيون التربوي . كما اقترح تطوير نظم التقويم والاختبارات وابرز المشكلات التي تعاني منها نظم التقويم والاختبارات . واكد التقرير على أهمية النشاطات المدرسية والمكتبات المدرسية واستخدام الحاسوب في التعليم باعتبار تلك الجوانب تشكل جزءاً من وسائل وادوات المنهج . وخص الفريق قضية التربية المهنية التكنولوجية في التعليم العام باهتمامه الخاص واقترح أهدافاً محددة لمادة التربية المهنية التكنولوجية حتى تؤدي ما هو مرجو منها . (اليونسكو ١٩٩٣ : ٧٧-١٠٦) .

خامستها : تعزيز الكفايات البشرية للتعليم . لاحظ الفريق عزوف الشباب القطري عن العمل في الحقل التربوي بما في ذلك الإدارة المركزية . وذكر التقرير ان نسبة الموظفين القطريين في الوزارة حوالي ٢٠% بالنسبة للذكور و ٣٩% بالنسبة للإناث . كما لاحظ ندرة المختصين القطريين في الحقول الفنية المختلفة في الوزارة . وفيما يتعلق بالمعلمين لاحظ

التقرير ان نسبة المعلمين القطريين من الذكور لا تتجاوز ٦,٧% ، هذا على عكس الأناث اللاتي لا يجدن بديلاً عن العمل في التعليم . واقترح الفريق الأهتمام باعداد وتدريب المعلمين وتحسين ظروف عملهم . كما أوصى بإنشاء جهاز للتطوير أو مكتب للتطوير التربوي ، تتاط به البرمجة والتنسيق والمتابعة والتقويم . (اليونسكو ١٩٩١ : ١٠٩-١٢٣)

سادستها : التعليم المستمر والمجتمع الدائم التعلم . ولم يهمل التقرير الاتجاهات الجديدة في التعليم وذكر بالمؤتمر الدولي الذي نظمته اليونسكو حول " التربية للجميع " . كما أكد على أهمية استمرار التعليم من المهد الى اللحد بعد أصبح التعليم المستمر ضرورة من ضرورات عصرنا ، عصر تفجر المعلومات وتسارع وتيرة الأكتشافات العلمية والتغيرات التكنولوجية . واكد التقرير على أهمية اضطلاع التعليم بمهمة تحقيق المجتمع دائم التعلم واقترح تكوين لجنة وطنية للتعليم المستمر . كما لاحظ الفريق عدم صدور تشريع خاص بمحو الأمية وأبدى خشيته من تراجع الأهتمام بتعليم الكبار .

النقطة السابعة : المؤشرات الكمية والنوعية للطلاب . أكد التقرير على ارتفاع المؤشرات الكمية للتعليم ، ولكنه لاحظ ضعف اتجاه الطلاب الى التعليم التخصصي وتركزهم في التعليم الذي يقود الى الدراسات الجامعية لاسيما التعليم النظري منه . ولاحظ الفريق تدني انتاجية التعليم بسبب الهدر التعليمي المتمثل في الرسوب والتسرب ، ونصح بدراسة مدى تأثير العوامل التربوية ليتمكن اقتراح الحلول المناسبة لها . وأبدى الفريق قلقه تجاه تزايد أعداد الطلاب وخشيته من ازدحام المدارس في السنوات العشر القادمة . كما دعى الى إعداد خطة محكمة لأعداد خريجي الثانوية العامة الذين سوف يتعذر قبولهم في الجامعة " وفق برامج او دراسات جامعية مهنية متوسطة على مستوى الدرجة الجامعية الأولى حتى لا تتراكم التخصصات غير المطلوبة وتبقى التخصصات التي تهم خطط التنمية في البلاد في تراجع " (اليونسكو ١٩٩٠ : ١٣٦) . وتوقف الفريق عند المؤشرات النوعية ولاحظ ان معظم المعلمين والمديرين والموجهين يؤكدون ، ان المشكلة الرئيسية الأولى التي تواجه العملية التعليمية هي الطالب ، وما يلاحظ من ضعف ربط الطلاب بالتعليم ، وقلة اهتمامهم به ، والارتفاع بجدهم واجتهادهم ، وتنمية دافعية التعلم ودافعية الانجاز لديهم . واقترح الفريق

عدداً من المتطلبات التي يجب مراعاتها من اجل ربط الطالب بالتعليم وتهيئته وتحفيزه للتحصيل العلمي ، منها الأخذ بنظام الحوافز الايجابية لتحقيق انضباط الطلاب والتزامهم وانتظامهم وتعديل سلوكهم . (اليونسكو ١٩٩٠ : ١٢٤ : ١٣٨) .

والنقطة الثامنة تتمثل في : الكفاية المادية للتعليم . اهتم الفريق بالمبنى المدرسي واوصى بتعديل الخريطة المدرسية غير المتوازنة والتي أدت الى انقطاع الصلة بين المدارس واحياءها . وكذلك لفت النظر الى عدم كفاية عدد المدارس وازدحامها بالطلاب وتحويل أغلب القاعات فيها الى صفوف . وأشار الى التكاليف المرتفعة لبناء النموذج الحالي من المدارس . كما أوصى بتحسين المبنى المدرسي وملاءمة أثاثه لأحجام الطلاب . ودعا الى ضرورة تجهيز المبنى المدرسي بالتجهيزات عامة ، والتجهيزات المتعلقة بمادة التربية المهنية / التكنولوجيا والحاسب الآلي والمختبرات على وجه الخصوص . واكد التقرير في ختام توصياته على ميزانية وزارة التربية والتعليم . وأوصى بتطوير أساليب إعداد الميزانية ، ومرونة الإنفاق ، وترشيده بالمعنى الصحيح للترشيد وليس مجرد التخفيض . وطرح الفريق أهمية النظر في التمويل المساند من قبل القطاع الخاص ومن خلال المبادرات الفردية مثل بناء المدارس وتسليمها للوزارة والتبرع بالتجهيزات والأضافات وتقديم المنح الدراسية (اليونسكو ١٩٩٠ : ١٣٨ - ١٥٣) . وبذلك يكون الفريق قد أدرك الضغوط على ميزانية التعليم ودعى لتنشيط مؤسسة الوقف لتوفير تمويل مساند لقطاع التعليم .

وفي ختام التقرير تقدم فريق خبراء اليونسكو **بخمس** توصيات عامة لوزارة التربية والتعليم :

أولاًها : الأخذ بالتقرير بشموله وتكامله ، وبكل ما جاء فيه من توصيات وافكار وتطلعات . وذلك من أجل تحقيق تطوير موضوعي لتعليم مستقبلي فعال . ثانيها : إدارة حوار منظم ومتتابع الأستمرارية ، مع الفعاليات التربوية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية . وذلك من أجل الاتفاق على أفضل السبل لتنفيذ ما جاء به من مقترحات وآراء وتوصيات . والتوصية الثالثة : تشكيل فريق عمل ولجان ، من أجل الأضطلاع بالمهام الواردة بالتقرير . وانشاء مكتب تطوير تربوي يقوم بتنسيق عمل الفرق واللجان ومتابعته وتطويره . والرابعة : دراسة الأولويات التي أوردها التقرير ضمن المخطط الاجرائي وإعادة ترتيبها في ضوء ما يسفر

عنه الحوار الواسع المشار اليه سابقاً . أما الخامسة : فهي توفير الأعمادات المالية اللازمة لاصلاح التعليم وتطويره ، والنظر اليه باعتباره استثماراً في أفضل مجال ومردوده الاقتصادي على منظومة الإنتاج والتنمية والاستثمار كبير . (اليونسكو ١٩٩٠ : ١٥٩ : ١٦١) .

٣ - ٢ خاتمة

وفي دراسة تحليلية للأقتصاد والمجتمع القطري أعدتها الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط ، نجد تكرار لذكر أوجه القصور ونقاط الضعف ، التي تحول دون تحقيق التعليم للكفاية الخارجية ، ومنها عدم ملاءمة مخرجاته لإحتياجات سوق العمل " وربط التعليم بشهادة وتسعير الشهادة " (المجلس الأعلى للتخطيط ١٩٩١ : الفصل الثالث : القسم التاسع : ٦) . ولم يفت هذه الدراسة الأشارة الى صعوبة تمويل التعليم وعلى وجه الخصوص تمويل بناء مدارس جديدة نتيجة لتزايد العجز في ميزانية الدولة . وكذلك الأشارة الى صعوبة التوسع في استخدام الوسائل التقنية الحديثة نظراً لعدم وجود الكوادر التعليمية المؤهلة للقيام بالمهام التعليمية من أبناء قطر . كما أشارت الدراسة الى تأثير موقف المجتمع من تعليم المرأة ومشاركتها في سوق العمل وقبولها للعمل المنتج وغير التقليدي ، باعتبار ذلك معطلاً لمساهمة المرأة المتعلمة .

ويكفي ما تم عرضه من مشكلات وعقبات كأداء وأوجه قصور ونقاط ضعف تحول جميعها اليوم ، دون توفير شروط تحقيق الكفاية الداخلية للتعليم من ناحية ، ومن ناحية أخرى تحول دون تحقيقه للكفاية الخارجية المطلوبة منه . فتلك أمور متفق على قدر كبير من تشخيصها . كما هو ملاحظ أيضاً لدى الكثيرين بأن التعليم في قطر يشهد تراجعاً في مؤشرات الكمية ، ويقف عاجزاً عن معالجة العقبات التي تحول دون اهتمامه بالنواحي النوعية في التعليم . فوزارة التربية والتعليم منذ أن تسلمت تقرير فريق خبراء اليونسكو في يونيو حزيران ١٩٩٠ وحتى في مطلع ١٩٩٥ لم تتمكن من تنفيذ توصياته الجوهرية . ومنها إعادة النظر في السياسة التعليمية والأهداف التربوية وتشكيل فريق عمل لاعادة صياغتهما

من أجل تحقيق الموازنة بين التعليم وحاجات المجتمع القطري الراهنة والمستقبلية وذلك من خلال مشاركة مجتمعية واسعة ، ومناقشة للخيارات المتاحة وتحديد السياسات والأهداف التي تحظى بالقبول والتأييد اللازم لوضعها موضع التطبيق في اطار توجهات الدولة والتزامها بإصلاح التعليم . كما أن التوصية بإصلاح ادارة التعليم وتنمية قدراتها عن طريق إعادة بناء الخارطة التنظيمية للوزارة وتطوير الإدارة المدرسية والتوجيه التربوي ، مازالت مشروعات مستقبلية تنتقل من مقدمة تقرير سنوي الى آخر دون أي تقدم يذكر من حيث وضعها موضع التنفيذ . (وزارة التربية والتعليم ١٩٩٤ : ٢٥-٣٥) .

وجامعة قطر مازالت هي الأخرى تعاني من مشكلاتها الجوهرية التي أبرزها تقرير خبراء اليونسكو عند تقييمه للجامعة ، وتحديدته للأصلاحات الواجب إجراؤها ، من أجل توجيه جهود الجامعة تجاه تحقيق الأهداف الخمسة عشرة التي حددتها لنفسها . بل أن الجامعة تتعرض لتدخلات وضغوط من خارجها ، بعد أن تعذر اجابتها الى الطلبات التي تضمنتها مذكرتها المرفوعة الى المجلس الأعلى للتخطيط في مطلع ١٩٩٤ ، كما سبقت الإشارة . ومن هنا يمكننا أن نخلص الى ان التعليم في قطر مازال تعليماً تقليدياً ذا غايات عامة وأهداف كمية ليست وثيقة الصلة باحتياجات المجتمع في الحاضر والمستقبل . كما أن الأزمة التي يواجهها التعليم لاسيما بعد أن تضخمت مؤشراتته الكمية وتضاعفت تكاليفه أثناء حقبة اليسر ، قد فاقمت من ازمته وأدت الى تراجع مؤشراتته الكمية . وقد وصل الأفتناع لدى البعض مع الأسف ، ان ازمة التعليم الحكومي مستعصية على الحل ، وان الحل يكمن في التعليم الخاص . وبذلك يفقد التعليم العام الأهتمام به . ويصبح في نظر بعض متخذين القرار من أعباء مرحلة اليسر ، التي لا يمكن الاستمرار اليوم في تحمل أعبائها ، ويحسن التخلص من التزاماتها في ضوء الضغوط الراهن الذي يواجهه الانفاق العام .

وقد غاب عن ذهن منتقدي التعليم - نتيجة تبسيطهم للأمور - وربما تعودهم أو قدرتهم ، على حل مشكلاتهم الشخصية بعيداً عن ضرورة اصلاح الشؤون العامة - أن أزمة التعليم ليست مسألة مالية . ففي مطلع التسعينات ، وبالرغم من إنخفاض ميزانيات التعليم في وقت تزايد فيه عدد الطلاب ، مازالت تكلفة طالب المرحلة الثانوية ١٦ ألف ريال

وطالب المعهد الديني ٢٦ ألف ريال وطالب الجامعة ٤٠ ألف ريال وطالب مركز التدريب المهني ٥٧ ألف ريال (المجلس الأعلى للتخطيط ١٩٩١ : الفصل الثالث : القسم التاسع : ٤٠) . وهذا المستوى من التكاليف مرتفع بكل المقاييس ويمكن إعادة توظيفه من أجل توفير امكانيات تعليم نوعي وكمي يمكن ان يميز قطر عن غيرها . وكذلك يمكن القول بأن العجز عن حل مشكلات التعليم ليس بسبب الجهل بها ، أو نتيجة لعدم القدرة الفنية على معالجتها واصلاح التعليم وتوظيف تراكماته الكمية من أجل الوصول الى تحول نوعي . فمشكلات التعليم الفنية مقدور على مواجهتها بكثير من الجهد والأستعانة بأهل الاختصاص . وإنما المعضلة تكمن - في تقديري - في غياب إرادة التنفيذ . وغياب الارادة يعكس نفسه في التردد عن دراسة الخيارات المتاحة لتطوير التعليم وتبني السياسات اللازمة لإصلاحه ، وتوضيح أهدافه التربوية والمجتمعية والأنتاجية على وجه الخصوص ، بشكل يسمح بالتوجيه السليم والتخطيط والمتابعة وتقييم الأداء في ضوء أهداف كمية ونوعية يمكن تقييمها ومعرفة مدى مقاربتها والتعرف على العقبات التي تحول دون الوصول اليها .

ومن هنا يمكننا القول إن إصلاح التعليم وإحداث التحول المطلوب ، من مجرد تقديم تعليم عام تقليدي ، الى ضرورة تحوله الى تعليم نوعي يلبي حاجة المجتمع في الحاضر والمستقبل ، ليست في يد مؤسسات التعليم وحدها . وإنما يتوقف ذلك على نمو إرادة مجتمعية يتم التعبير عنها من خلال إرادة سياسية تلتزم بالإصلاح الجذري الشامل الذي يمس جوانب الحياة الاجتماعية دون استثناء . كما يتطلب ذلك تحول الإدارة الحكومية كلها الى ادارة تنمية وتغيير لديها استراتيجية للتنمية البشرية الدائمة ، يصبح من الممكن لقطاعات التعليم بموجبها ، مواءمة مخرجاتها مع احتياجات التنمية عندما يتم تحديد أهداف التنمية ومراحل تحقيقها ومهمات كل مرحلة واحتياجاتها من كم القوى البشرية ونوعها .

ملحق رقم (١)

عدد الطلاب القطريين وتوزيعهم في العام الدراسي ١٩٩٣/٩٢

المجموع العام	مقيّمون	مواطنون			
		المجموع	بنات	بنين	
					المدارس الحكومية
٣٤١٦٣	١٣٧١٠	٢٠٤٥٣	١٠٠٣٠	١٠٤٢٣	الابتدائية
١٦١٥٠	٦٤٢٩	٩٧٢١	٤٨٠٦	٤٩١٥	الاعدادية
١٠٩٨٧	٤٧٠٣	٦٢٨٤	٣٧٠٠	٢٥٨٤	الثانوية
٢١٤	١٥٠	٦٤	-	٦٤	المعهد الديني
٣٤٤	٥	٣٣٩	-	٣٣٩	الصناعة
١٧٦	١٠	١٦٦	-	١٦٦	التجارة
٦٢٠٨٢	٢٥٠٥٥	٣٧٠٢٧	١٨٥٣٦	١٨٤٥٥	المجموع
٣٤٧	-	٣٤٧	١٨٠	١٦٧	الكلية التكنولوجية
٦٦٦٦	١١٠٩	٥٥٥٧	٤٠٦٠	١٤٩٧	الجامعة
٩٩٦	-	٩٩٦	٣٥٤	٦٤٥	البعثات
٧٠٠٩١	٢٦١٦٤	٤٣٩٢٧	٢٣١٣٠	٢٠٧٦٤	مجموع التعليم الحكومي
٢١٩٩٠	١٩٢٤٩	٢٧٤١	١٢١٧	١٥٢٤	التعليم الأهلي (فوق الحضانية)
٩٢٠٤٨	٤٥٤١٣	٤٦٦٣٥	٢٤٣٤٧	٢٢٢٨٨	المجموع الكلي

المصدر : (جامعة قطر ١٩٩٤) و (وزارة التربية والتعليم ١٩٩٣) .

المراجع باللغة العربية

١ - ادارة التدريب والتطوير الفني والمهني

١٩٩٣ التقرير السنوي ١٩٩٢ - ١٩٩٣ ، الدوحة .

- ٢ - جامعة قطر
١٩٩٤ " جامعة قطر : تطورها وواقعها وافاقها المستقبلية " ، تقرير مقدم الى : المجلس الأعلى للتخطيط ، الدوحة .
- ٣ - جامعة قطر
١٩٩٠ دليل الخريجين ١٤١١ هـ ١٩٩٠ م . الدوحة .
- ٤ - الجهاز المركزي للإحصاء
١٩٩٤ المجموعة الاحصائية السنوية ، العدد الرابع عشر ، الدوحة .
- ٥ - الخيارين ، خالد راشد
١٩٩٣ " التعليم وتحديات العصر " ، جريدة الشرق ، الدوحة في ١٣/١٢/١٩٩٣ .
- ٦ - ديوان الخدمة المدنية
١٩٩٣ التقرير السنوي لعام ١٩٩٣ ، الدوحة .
- ٧- ديوان الخدمة المدنية
١٩٩١ " دراسة تحليلية للإقتصاد والمجتمع القطري (نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة) " الدوحة .
- ٨ - المجلس الأعلى للتخطيط
١٩٩٤ " التضخم الوظيفي في الجهاز الحكومي القطري : مظاهره وأسبابه ومقترحات علاجه " ، الدوحة .
- ٩ - وزارة التربية والتعليم
١٩٩٣ التقرير السنوي ١٩٩٣/٩٤ ، الدوحة - وزارة التربية والتعليم .
- ١٠ - وزارة التربية والتعليم
١٩٩٤ التقرير السنوي ١٩٩٣/٩٤ ، الدوحة ، وزارة التربية والتعليم .
- ١١ - اليونسكو
١٩٩٠ " تقويم النظام التعليمي في دولة قطر وتطويره " ، تقرير فريق خبراء اليونسكو ، الدوحة .

المراجع الأجنبية :

12 UNESCO ,
1993 " The University Of Qatar : Evaluation Report ,” SC - 93 / WS / 37 , Doha .

